

قصص العدل

غموض يلف الاتجار بالأشخاص في لبنان

في لبنان حوالي 60 حالة اتجار بالبشر معروفة سنوياً. هذا ما ذكرته الدراسة الوطنية التي أطلقت أمس برعاية وزير العدل رغم الغموض في تسجيل الحالات. أوصت الدراسة بتعديل القانون وتحسين قدرات المؤسسات على مكافحتها

رضوان مرتضى

«لا يوجد في لبنان حالات اتجار بالبشر بالمعنى الكامل لتعريف هذا الجرم» يقول مسؤولين حكوميين. غير أن الاتجار بالأشخاص هو ظاهرة عالمية تظل باذاهما جميع الدول، حيث باتت «تمثل أكبر وأهم نشاط مريح لدى المجموعات الإجرامية في العالم».

أطلق وزير العدل إبراهيم نجار ومعهد حقوق الإنسان في نقابة المحامين بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدراسة الوطنية عن «الاتجار بالأشخاص في لبنان» خلال حفل أقيم في بيت المحامي حضره عدد من القضاة والمسؤولين والقانونيين والسفراء. وشرحت الدراسة أن أبرز الأسباب التي تحول دون التعرف إلى عدد الأشخاص المتجر بهم في لبنان هي «أن هذه الجريمة مستترة ولا يُبلغ عنها»، كذلك فإن «عدم وجود قانون يدين الاتجار بالأشخاص ويعدده جريمة يؤدي إلى عدم وجود إحصاءات دقيقة للملفات والقضايا التي تقع في هذه الخانة». وكانت وزارة العدل قد باشرت منذ 2005 بإعداد برنامج تعاون فني مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بغية تطوير القدرات المؤسسية والتشريعية.

بيع الرضيع والأعضاء

ويبدو أن الاتجار بالأطفال بهدف بيع الرضيع قليل في لبنان، علماً بأن وزارة الداخلية اتخذت تدابير إدارية وقانونية بحق مؤسسة ثبت تورطها في بيع أطفال رضيع، حيث أوقف عملها ونزع ترخيصها عنها، كذلك أُحيلت مؤسسة أخرى على القضاء. أما الاتجار بالأعضاء البشرية، فقد اعتُقل في عام

2005 أربعة رجال لبنانيين بتهمة الاتجار بالأعضاء فيما كانوا يتاجرون بالكلبي بين العراق ولبنان مدة خمس سنوات. وقع ضحية هؤلاء أناس فقراء طمعاً بالحصول على مبالغ كبيرة، كما ورد سابقاً.

العمال والعمالات الأجانب

وعلمت «الأخبار» أن المديرية العامة

لا تعريف في القانون

إن قانون العقوبات لم يتناول تعريف جريمة الاتجار بالبشر. لكن يمكن الاستناد إلى المادة 668 لإعطاء التكيف القانوني للأعمال الداخلة ضمن نطاق جرائم الاتجار بالبشر. إذ إن المادة تنص على ملاحقة «كل من اجتلب أو استوعد لنفسه أو لغيره نفعاً ما باختلافه أخباراً أو بتفليقه أكاذيب لحمل شخص على السفر أو لتوجيه مسافر إلى بلد غير البلد الذي كان يقصد إليه».

تعريف جريمة الاتجار بالأشخاص وتجريم المتجرين بها؛ اعتبار الاتجار بالأشخاص والانتهاك إلى مجموعة إجرامية منظمة عبر حدودية جريمة خطيرة؛ ومنح النظام القانوني الإجراءات القضائية الخاصة الآيلة إلى حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص والشهود على هذه الجريمة. أما في ما يخص التوصيات الإجرائية فقد ركزت التوصيات على التدريب والتوعية على التنبيه من الاتجار بالبشر؛ اعتماد الشفافية من أجل السماح بالتعرف إلى الضحايا المحتملين؛ وإدراج الاتجار بالأشخاص على لائحة المهام في التحقيقات الخاصة التي تعمل عادة على قضايا الإرهاب والجرائم المالية وتبييض الأموال.

التوصيات

خلصت الدراسة التي أطلقت أمس إلى الدعوة إلى إدخال إصلاحات قانونية على النصوص المعتمدة حالياً، وأهمها

أخبار القضاء والأمن

إسقاط دعوى الحق العام على

جمع

قرّر قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان، جوزف القزبي، عدم سماع دعوى الحق العام ضد رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع وآخرين في جرم تنفيذ حكم الإعدام في حق غسان محمود وسمير زينون في الضنية، وذلك لسقوط الدعوى بقانون العفو العام الرقم 677 تاريخ 2005/12/14.

القاضي مزهر يلتقي لجنة

تحقيق إسبانية

التقى قاضي التحقيق العسكري الأول رشيد مزهر أمس لجنة تحقيق إسبانية للبحث في سبل التعاون مع

الجهاز الأمني الذي

يجري التحقيقات

في الانفجار الذي

استهدف الكتبية

الإسبانية في

الجنوب عام 2006.

كذلك اجتمع بقادة

الأجهزة الأمنية

للقوف على نتائج

التحقيقات في حادث انفجار محلة

البحصاص في طرابلس في 29 أيلول

الماضي.



السيد يطلب اعتبار رواية

«الأنوار» إخباراً

تقدم وكيل اللواء الركن جميل السيد المحامي أكرم عازوري بكتاب خطي إلى لجنة التحقيق الدولية والمحقق العدلي القاضي صقر صقر، طلب فيه اعتبار الرواية التي نشرها موقع صحيفة الأنوار الإلكتروني بتاريخ 2008/10/1، بشأن اتهام القاضي بلمار لـ 120 شخصية لبنانية، بمثابة إخبار رسمي.

التمييز ترد دعوى ضد «الأخبار»

تبلغت جريدة «الأخبار» أن محكمة التمييز - الغرفة الثالثة، ردت شكلاً الدعوى المقامة عليها من «حزب التحرير»، على أساس أنه ليس للعضو المؤسس الصفة للتقدم بمفرده بشكوى عن الحزب من دون أي قرار من الهيئة التأسيسية.

نقابة تعليم القيادة تدعو

لمعاقبة المخالفين

رداً على المقال الذي ورد يوم السبت بتاريخ 4 تشرين الأول 2008 بعنوان «مساعدة صديق و300 دولار لشراء رخصة القيادة»، جاءنا من نقابة أصحاب مكاتب تعليم السيارات الآتي: «إن نقابة أصحاب مكاتب تعليم قيادة السيارات تضع ما ورد عن صاحب مكتب تعليم في تصرف السلطات المختصة من هيئة إدارة السير والقضاء، وتطلب إنزال أشد العقوبات بصاحب المكتب الذي تورط في هذه المخالفة. وتلفت النقابة نظر الرأي العام إلى عدم الخلط بين موضوعي تعليم السوق وامتحان السوق، لأن الإعداد للامتحان هو وحده من صلاحيات مدرسة أو مكتب التعليم، وأن انتقال صفة مكتب أو توريث مكتب قانوني في مخالفة كهذه يضر بسمعة مكاتب تعليم قيادة السيارات وأصحابها، تاركين للتحقيق التبين من صفة صاحب المكتب المذكور».

(الأخبار)



فشل مطاردة مسلحة لسرقة سيارة ونجاح أخرى

البقاع - علي يزك

أثناء مغادرة أمية مدينة بعلبك على متن سيارتها الجيب من نوع X5 bmw، لحقتها سيارة تويوتا وصارت «تغمغ» لها بمصباحها. ظننت أمية أن سائق السيارة المذكورة يود التجاوز، فهيمت بالتدحج جانبا، إلا أن نظرة خاطفة على المرأة بينت أن في السيارة مسلحين يطلبون منها التوقف.

«هل أتوقف أم لا»، لحظات مرت سريعة على أمية أذهبت حيرتها، لقد أيقنت أن توقفها يعني خسارة السيارة حتماً، فهي أمام عصابة لسرقة السيارات. تمسكت أمية بسيارتها وداست بقوة على دواسة البنزين لتضاعف السرعة بشكل جنوني، مضاعفة لم تخفف من عزيمة المطارد بل زادتهم إصراراً على اللحاق بها، فالـ X5 صيد ثمين يستحق المجازفة ولا شيء يعوض خسارته.

استمرت المطاردة وواصلت أمية القيادة على الطريق السريع وسيارة المسلحين تلاحقها، وكانت أمية تنقل عينها بين عمليات قوى الأمن الداخلي، أجرت الاتصال فطلبوا منها تحديد موقعها، ولكنها «جاهلة» بمعالم المنطقة فلم تتمكن من إرشادهم إلى مكانها، فطلب إليها العنصر المناوب التوقف لسؤال المارة عن المنطقة، رفضت طلبه وأنها

الاتصال بعدما بُنست من الدرك وواصلت سيرها لمدة 12 دقيقة إضافية دون أن تعرف إلى أين. فجأة قررت أمية الانحراف عن الطريق ودخلت محطة محروقات واستنجدت بصاحبها، وعندها أدرك اللصوص أن عملياتهم فشلت وانسحبوا. لكن فشل الإيقاع بأمية لم يمنع

الإيقاع بميشال ع. الذي كان يقود سيارة مماثلة لسيارتها مساء اليوم نفسه على طريق بعلبك - القاع، حيث اعترضت سبيله سيارة «هوندا» نزل منها ثلاثة مسلحين وأطلقوا النار فوق رأسه مباشرة، ما اضطره إلى التوقف خوفاً على زوجته وابنيه. هاجمه المسلحون وأنزلوه وعائلته من السيارة واستولوا عليها بعدما أوسعوه ضرباً، وفرّوا مخلفين سيارتهم في عرض الطريق. السلب المسلح للسيارات في المنطقة لم يعد من بين الحوادث العرضية، بل بات يتكرر يوماً ليصبح ظاهرة خطيرة، فقد سجلت أكثر من عشر عمليات سرقة في عطلة عيد الفطر، ويركز اللصوص على السيارات ذات الطرن الحديثة، وبالتحديد على نوع الجيب ذي الدفع الرباعي. وكما يُعرف فإن اللصوص بعد سرقة السيارة يتصلون بصاحبها طالبين مبالغ مالية كبيرة مقابل إعادتها.

وأمام تفاقم هذه الظاهرة، طالب مختير بعلبك، خلال اجتماع عقد في مركز البلدية، القوى الأمنية بالتعامل بحزم مع لصوص السلب المسلح الذين «يسرحون ويمرحون على الطرق في وضح النهار دون رادع».

يذكر أنه اعتقل أحد المشتبه فيهم في عمليات السلب المسلح، أم لدى محاولته مع اثنين آخرين الاستيلاء بصبيحة يوم عيد الفطر على جيب من نوع «غراندي شيروكي» على طريق الكيال - بعلبك، حيث تمكن سائق الجيب وثلاثة شبان كانوا معه من القبض على المشتبه فيه الذي كان مسلحاً وسليموه إلى القوى الأمنية، فيما تمكن الآخرون من الهرب.

سرقة 158 سيارة خلال الشهر الماضي

سجل شهر أيلول رقماً قياسياً لجهة عدد السيارات المسروقة والمسلوبة بقوة السلاح، فقد سجلت التقارير الأمنية لقوى الأمن الداخلي سرقة 158 سيارة، بينها نحو 40 سيارة سلبت بقوة السلاح. وقد توزعت عمليات السلب والسرقة بين مختلف المناطق اللبنانية، إلا أن القسم الأكبر منها تركز في منطقة القاع. تجدر الإشارة إلى أن أغلب السيارات المسلوقة من الموديلات الحديثة، ما يوحي للسارقين بأن أصحاب هذه السيارات ميسورون، الأمر الذي يطمئن السارقين إلى أن هؤلاء لن يقاوموا عمليات السلب، فضلاً عن أنهم سيدفعون أي مبلغ يُطلب منهم. كما يُشار إلى أن معظم السيارات التي تجري سرقتها أو سلبها بالقوة من باقي المناطق، تنقل إلى البقاع تمهيداً لعملية مساومة مع صاحب السيارة للحصول منه على مبلغ من المال. وقد تمكنت القوى الأمنية من العثور على 57 سيارة من أصل 158 سرقت الشهر الماضي.